الأوضاع الاجتماعية والسياسية
لفلسطينيي الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨

أهداف الدورة التدريبية:

- التعرف على عمليات اقتلاع الفلسطينيين موطنهم.

- التعرف على أوضاع عرب ٤٨ بعد النكبة.

- التعرف على الممارسات العنصرية الإسرائيلية تجاه عرب ٤٨.

- التعرف على يوم الأرض والنضال الفلسطيني.

- التعرف على تعدادهم والنمو السكاني.

- التعرف على اختلال الهوية لديهم وتطورها.

- التعرف على تأثير هزيمة حزيران وتوجههم نحو الذات.

التعرف على مزاعم الديمقراطية الإسرائيلية.

تمهيد:

قبل ما يزيد عن ستين عاما، تلقى مجلس الأمن طلباً بانضمام دولة "إسرائيل" لعضوية الأمم المتحدة، حيث تعهدت حينها بان تقبل دون تحفظ الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة حين تصبح عضواً فيها. إلى أن صدر القرار بقبولها في ١١ أيار/مايو ١٩٤٩ مشروطاً بوجوب تنفيذها قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادرين في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر١٩٤٧ وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ وهما: ١٨١(د-٢) أي قرار التقسيم والوصاية الدولية على القدس، والقرار ١٩٤ (د-٣) المتعلق بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين.

لكن ما حدث منذ ذلك الوقت هو اتخاذ الوجهة المغايرة ونقض الشروط التي قبل بموجبها الكيان الصهيوني عضواً. لا بل أن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي ارتكبتها قياداته المتعاقبة كانت من الوحشية بمكان هز الضمير الإنساني مرات متعددة، لكن ليس على ما يبدو ضمير القائمين على هذه المؤسسات ما بين الحكومية. فهي لم تعلق عضوية "إسرائيل"، ولا حتى تحاسبها على جرائمها على غرار ما جرى في بلدان أخرى من الكرة الأرضية. كان يفترض بالأمم المتحدة تطبيق الحظر الاقتصادي والدبلوماسي والسفر من والى "إسرائيل" استناداً إلى مقررات الإتحاد من أجل السلام (١٩٥٠). كما أنه كان وما زال يمكن للجمعية العامة للأمم المتحدة تشكيل محكمة جرائم حرب "لإسرائيل" بموجب المادة ٢٢ من قانون الأمم المتحدة، على الأقل من أجل استمرار أداء وظيفتها. ذلك خاصة بعد عدوان هذا الكيان الوحشي مؤخراً على قطاع غزة، والذي لم يعقبه سوى انبثاق حكومة "إسرائيلية" أكثر تطرفاً، لا تخشى المجاهرة وتطبيق ما كان من سبقها يترقب الوقت المناسب للشروع به.

فما يجمع قادة "إسرائيل" رغم اختلاف برامج أحزابهم وخلافاتهم السياسية هو الاتفاق، عندما يتعلق الأمر بالسكان الأصليين في فلسطين المحتلة، سواء كانوا في قطاع غزة أم الضفة الغربية أم في أراضي ٤٨. وما الأمر الجديد نسبياً سوى إعلان رغبتهم جهاراً وصراحة بالتخلص من الأقلية العربية. أي طردها بهدف تحويل "إسرائيل" لدولة يهودية نقية لا وجود فيها لغير اليهود.

وتسرع الحكومات "الإسرائيلية" الخطى لتصفية مقاومة المجتمع المدني الفلسطيني الصامد فوق أرضه منذ عام ١٩٤٨ لسياساتها. حيث دعت الحكومة الإسرائيلية إلى فرض نوع من الخدمة الإجبارية على جميع من يعيش في الدولة العبرية، كما دعت لمقايضة الأراضي التي يقيم فيها عرب ٤٨ بالتي يقطنها يهود بالمستوطنات بالضفة الغربية. وهناك مشاريع قوانين طرحها بترسيخ فكرة يهودية الدولة، وحرمان العرب من إحياء ذكرى النكبة، والقسم لمن يحمل الهوية اليهودية بيهودية الدولة، بما يهيئ لسحب الهوية ممن لا يقبل ذلك من العرب وطردهم من أرضهم.

الاقتلاع الفلسطينيين من وطنهم:

عندما صدر قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧، كان عدد سكان البلد ١,٩٧٠,٠٠٠ نسمة ثلثاهم (١,٣٠٠,٠٠٠نسمة) من العرب، والثلث الباقي (٦٥٠,٠٠٠ نسمة) من اليهود. وكانت أغلبية العرب الكبيرة من المسلمين (٨٦%)، والباقي في معظمهم من المسيحيين.

وبعد عام على قيام إسرائيل وإلحاق منطقة غزة بالإدارة المصرية، والضفة الغربية بالمملكة الأردنية، بلغ عدد سكان إسرائيل ١,١٧٤,٠٠٠ نسمة. بينهم ٨٦% من اليهود. وبقي في إسرائيل ١٦٠,٠٠٠ نسمة فقط من العرب (من مجموع ٧٠٠,٠٠٠ نسمة كانوا في ذلك الجزء من فلسطين)، بينهم ٧٠% من المسلمين، و٢١% من المسيحيين، و٩% من الدروز.

كانت فلسطين في زمن الانتداب تضم ما يزيد عن ٨٠٠ بلدة وقرية عربية، تم تدمير نحو ٤١٨ قرية، وبقي العرب في ٧ مدن فقط بعد أن كانوا منتشرين في ١٤ مدينة. وانخفضت نسبة سكان المدن العرب من ٣٦ % قبل الحرب إلى ٢٦% سنة ١٩٥١. ويعود هذا الانخفاض الحاد في عدد العرب المدنيين. بالدرجة الأولى، إلى اختفاء السكان العرب في مدن طبريا وبيسان وصفد والقدس الغربية وبئر السبع خلال الحرب، واختفائهم التقريبي في مدن حيفا ويافا واللد والرملة. والانخفاض الحاد في عددهم في مدن أخرى (بقي في مدينة عكا سنة ١٩٥١ ثلث عددهم سنة ١٩٤٦، وفي مدينة حيفا ١٥%) هذا، بينما ارتفع عدد سكان القرى العربية خلال هذه الفترة نفسها. فكل المدن والقرى العربية التي كانت مسرحا للمعارك خلت من سكانها إن بنزوحهم أو بطردهم.

فقد كانت قوات الهاغاناه تقصف المدن العربية وتنفذ أعمالا إرهابية ضد سكانها لحملهم على النزوح عنها تمهيدا لاحتلالها. وقد احتلت مئات القرى ومدن حيفا ويافا وطبريا وبيسان وصفد وعكا خلال الأشهر الستة الواقعة بين صدور قرار التقسيم وقيام إسرائيل في ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨، وهكذا طرد خلال هذه الفترة فقط نحو ٤٠٠ ألف عربي من ديارهم. مع العلم بأن القوات الإسرائيلية ظلت تخرق قرارات وقف النار بعد إعلان قيام الدولة، وتحتل البلدات العربية وتهجر سكانها بهدف احتلال فلسطين كلها. ومن هذه البلدات اللد والرملة وبئر السبع، التي كانت ضمن القسم المحدد في قرار التقسيم لإقامة دولة فلسطينية. وبذلك زادت إسرائيل في المساحة المخصصة لها من ٥٦% من مساحة فلسطين إلى ما يقرب من ٨٧%.

لم يحاول الفلسطينيون دائما الهرب عبر الحدود، فردة فعل الأكثرية العربية في أثناء الحرب كانت ردة فعل محلية في الأساس. أي أن سكان القرية كانوا ينزحون عن قريتهم عندما يقترب القتال منها ويلجأون، في كثير من الأحيان، إلى قرية أخرى حيث ينتظرون توقف القتال للعودة إلى بيوتهم. وهذا يعني أنه إلى جانب الذين نزحوا عن البلد، كان هناك لاجئون نزحوا داخل البلد، إما لتجنب أهوال الحرب وإما بسبب الذعر الذي أثارته فيهم أخبار المجازر الجماعية والفظائع الأخرى التي كانت القوات الصهيونية تركبها

ضد العرب خلال القتال وبعده. كما كان هناك من لم يغادروا قراهم بإرادتهم بل طردوا منها بعد احتلالها، كما طرد آخرون من القرى التي لجأوا إليها، ونقلوا إلى ما وراء الحدود، بالإضافة إلى عشرات الآلاف من العرب الذين لازموا قراهم، قبل ترحيلهم على يد الجيش الإسرائيلي إلى حدود المنطقة العربية ـ كما حدث لسكان مدينتي الرملة واللد والقرى المجاورة لهما. وقد كانت هناك سياسة تقضي بمنع عودة اللاجئين إلى القرى التي شهدت نزوحا جماعيا، وكانت الأوامر المعطاة للجيش الإسرائيلي تقضي بـ «تشجيع» العرب على النزوح من خلال تدمير المدن والقرى.

إن بنية المجتمع القومي التي كانت تتبلور في عهد الانتداب البريطاني قد دمرت تدميرا تاما، إذ سحق أساسها البشري بسبب النزوح، والطرد الجماعي، ورفض حكومة إسرائيل السماح سوى لعدد ضئيل بالعودة. فقد بقي في إسرائيل خمس عدد العرب الذين كانوا يعيشون في ذلك الجزء الذي قامت هذه الدولة عليه، واختفى عن الخريطة أكثر من ٤٠٠ قرية إضافة إلى أن المدن العربية الرئيسية الثلاث في فلسطين، في أغلبية سكانها، مدنا عربية. وقد قضى اختفاء السكان المدينين العرب، بضربة واحدة.

وأصبح اليهود الإسرائيليون، بعد قيام الدولة، المصدر الرئيسي الذي يزود العرب بحاجاتهم من السلع والبضائع، ويوفر الوظائف لهم. كما تلقى القطاع الزراعي ضربة شديدة من جراء القيود التي فرضت على الزراعة العربية عن سياسة مصادرة أراضي القرى، وغيرها من القيود التي فرضها الحكم العسكري وسيطرة نظام الحكم اليهودي على الزراعة العربية من خلال التحكم في الأسواق والأسعار.

الأوضاع بعد النكبة:

أثرت التغييرات الديموغرافية تأثيرا عميقا في مكانة العرب في إسرائيل السياسية. فقد تدهورت قوتهم السياسية الكامنة بسبب الانخفاض الحاد في عددهم، وضعفت ـ إلى حد كبير ـ قدرتهم على استرداد عافيتهم السياسية بسبب هجرة قياداتهم والانخفاض الحاد في الأساس العددي الذي يتيح نمو قيادة جديدة. أما سكان القرى الذين اعتادوا التعامل مع سلطات الانتداب من خلال وساطة العائلات العربية المدينية، فقد وجدوا أنفسهم فجأة عزلا، من دون شبكة الصلات والعلاقات التي كانت قائمة.

كان اقتصاد هذه الأقلية العربية ـ ٦٠ % منها كانوا من الفلاحين ـ مقطع الأوصال وبنيتها الاجتماعية مفتتة، تفتقر إلى التنظيم السياسي وينهشها الخوف والأمية والصدمة. وقد بترت عن المراكز الثقافية والسياسية في العالم العربي، وعن مراكز القيادة المحلية الجديدة التي كانت في طور النمو نتيجة ترحيل سكان مدن فلسطين، بؤر هذه الحركة الحديثة، فالبورجوازية الوطنية التي كانت فطنتها في مجال الأعمال والتنظيم مهمة جدا لتمهيد أسس أي اندفاع نحو العصرنة، والبرجوزية الصغيرة التي كانت العمود الفقري وقوة هذا المجتمع ـ الأطباء والمحامون والمعلمون، وموظفو الدولة، وموظفو المكاتب والكتاب

والمفكرون - ذهبت كلها. وقد استمرت عملية تآكل أشكال التنظيم الاجتماعي التقليدي، التي حكمت حياتهم، ورافقها تحرك في اتجاه وعي وتنظيم سياسيين واجتماعيين قائمين على أساس أيديولوجي لا على أساس قبلي أو ديني - طائفي.

الممارسات العنصرية للحكم العسكري:

سياسة العزل:

إن أغلبية العرب الذين بقوا في أراضي ٤٨ لم يندمجوا في المجتمع الإسرائيلي، ولم يقبل المجتمع الإسرائيلي الجديد وجودهم. وعمقت سلطات الاحتلال سياسية الفصل والتمييز. فقد كان عزل العرب عن النظام السياسي والإداري والاجتماعي هدفا لسياسة باشرت السلطة ممارستها على القطاع العربي، وذلك بفرض الحكم العسكري الذي لجأ إلى تطبيق أنظمة الطوارئ. إذ ما لبث نظام الحكم العسكري أن أصبح « حجر الزاوية» في السياسة الإسرائيلية تجاههم، يحكم كل نواحي النشاط الإسرائيلي في هذا القطاع، ويحدد أطر الوجود العربي في إسرائيل وبصلاحيات تتيح له الاستبداد المطلق: مصادرة أراضي العرب، إعلان مناطق سكنهم مناطق مغلقة، تقيد حرية التنقل منها وإليها بواسطة نظام تصاريح تعطى أو لا تعطى بحجة الاعتبارات الأمنية، فرض الإقامة الجبرية، الاعتقال الإداري لفترات غير محددة من دون تعليلات، ومن دون محاكمات، المثول أمام المحاكم العسكرية من دون حق الاعتراض، فرض حظر التجول، عمليات التفتيش والتدقيق في الهويات، وكل ما هو خرق استبدادي للحياة اليومية.

وقد تضمنت وثيقة إسرائيلية سرية وضعت في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٩، الأهداف السياسية للحكم العسكري في أعوامه الأولى، خلاصة ما جاء فيها أن سياسة الحكومة الإسرائيلية سعت لتقسيم السكان العرب إلى طوائف ومناطق، فسمحت لكل زعيم طائفة بتعاطي الشؤون الطائفية من دون الشؤون العربية العامة، وأضفت مكانة البلدية على القرى العربية لخلق أجواء تنافس في انتخابات السلطة البادية، تعمق الانقسام داخل القرى نفسها. وقد حالت سياسة التقسيم الطائفي، وزرع الخلافات العائلية في القرى، دون تكتل العرب في بوتقة واحدة. وكان الحكم العسكري هو المنطلق الوحيد لمختلف أعمال أجهزة الدولة في القطاع العربي، فسيطر سيطرة كاملة ومطلقة شعر المواطن العربي معها بأنه مرتبط بالحكم العسكري في كل ما يتعلق بشؤونه اليومية. وتمكن الحكم العسكري من حكم جمهور كامل بواسطة عدد ضئيل من الأشخاص - المخاتير والمشايخ وزعماء القبائل والعائلات - يمثل القطاع العربي لدى الحكم العسكري.

وقد حرصت السلطة الإسرائيلية على بقاء هذه الأقلية العربية مشتتة في مناطق مختلفة من دون تواصل إقليمي فيما بينها، أو روابط اقتصادية تربط ما بين مجتمعاتها. صحيح أن هذا التشتيت كان نتيجة أحداث سياسية، لكنه كان أيضا نتيجة سياسة مرسومة. فبالإضافة إلى أحداث حرب ١٩٤٨، ثم ضم القدس الشرقية سنة ١٩٦٧، فقد تعمد الاستيطان اليهودي منذ فترة الانتداب غرس نفسه في المناطق بشكل يقطع

التواصل الإقليمي بين القرى والمناطق العربية ليرسخ العزلة بين هذه المجتمعات العربية. فكان أن توزع السكان العرب في أربعة تجمعات سكانية رئيسية بعضها معزول عن بعض.

١ـ الجليل الأوسط (٤٧% من عرب إسرائيل)، ويضم نحو ٦٠ قرية (وما يزيد على ١٠ قبائل من البدو)، ذات تواصل إقليمي، ولها مركزان مدينيان: الناصرة وشفا عمرو. لكن ليس لهذا التجمع السكاني العربي أية علاقات اقتصادية تقريبا بالتجمعات السكانية العربية الأخرى. فهو مفصول عن المثلث الصغير بمرج ابن عامر جنوبا، ومحاط بالمستعمرات الإسرائيلية في وادي الأردن ووادي الحولة وأصبع الجليل شرقا، وبمستعمرات وادي زفولون ونهاريا غربا، وبالحدود اللبنانية شمالا.

٢ـ قرى المثلث الصغير والقرى المعزولة (٢٠% من عرب إسرائيل)، وتشكل قطاعا ضيقا على طول حدود إسرائيل الشرقية، ضمته إسرائيل بموجب اتفاقية الهدنة مع الأردن. وعلى الرغم من وجود درجة من التواصل الإقليمي بين هذه القرى، فإنها لا تشكل مجموعة إقليمية، إذا لا وجود لمركز مديني مشترك بينها، وهي عوضا من ذلك متصلة بالمدن اليهودية الأقرب: بيتح تكفا، وكفار سابا، ونتانيا، وحيفا، والعفولة. وينطبق هذا الأمر عامة على القرى المعزولة أيضا.

٣ـ بدو النقب (٨%) الذين لا صلات اقتصادية لهم بالتجمعات السكانية العربية الأخرى، ومركزهم المديني هو بئر السبع وسوق البدو فيها.

٤ـ المدن العربية ـ اليهودية المختلطة (حيفا، وعكا، وتل أبيب ـ يافا، والرملة، واللد)، ويشكل العرب فيها ٧% من عدد السكان العرب في إسرائيل. وليس لهذه الأقلية العربية الموزعة في هذه المدن شبكة علاقات متبادلة أو روابط اقتصادية بالقرى العربية في المنطقة.

أما القدس الشرقية، المشمولة في الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية منذ احتلالها في حرب ١٩٦٧ (ويشكل العرب فيها ١٨% من عرب ١٩٤٨) و فليس لها أي تواصل إقليمي مع هذه التجمعات السكانية العربية الرئيسية في إسرائيل، ولا صلات اقتصادية لها بها. بل، وعلى الرغم من ضمها فإنها عمليا ـ وفي كل ناحية من النواحي ـ لا تزال جزءا لا يتجزأ من النظام الاقتصادي والاجتماعي للضفة الغربية، وتشكل المركز السياسي والديني لها.

وقد تبلورت سياسة فصل العرب وعزلهم، التي بدأت عمليا بسياسة الاستيطان اليهودي في فلسطين خلال عهد الانتداب البريطاني، بعد قيام دولة إسرائيل، وذلك عن طريق الحكم العسكري الذي فرض على القطاع العربي فيها، ومن خلال القوانين الشرعية التي أناطت كل المسائل الشرعية المتعلقة بالأحوال الشخصية بالمحاكم الدينية الخاصة بكل طائفة وحصرتها فيها، ومن خلال قوانين أخرى أمنية وتربوية.

فمن جهة، ساهم استثناء العرب من الخدمة العسكرية الإلزامية، لأسباب بديهية (عربية وإسرائيلية)، مساهمة أساسية في سياسة الفصل والعزل.

تأتى هذه الخطوات بعد إتباع السلطات "الإسرائيلية" سياسات هدفت أيضا لقطع اتصال الأقلية العربية مع محيطها العربي. عندما حاولت دمجها في المجتمع "الإسرائيلي" فأبقتها على هامشه، كما جهدت في طمس الهوية العربية، وجعل الدروز والشركس قوميات منفصلة، والتفريق بين العرب المسلمين والمسيحيين، وتقسيم المسيحيين إلى طوائف شرقية وغربية، والمسلمين إلى مذاهب مختلفة. ذلك إلى جانب تجريدهم من أرضهم حيث هم لا يملكون اليوم سوى ٣% من الأراضي التي أقيمت عليها الدولة "الإسرائيلية" عام ١٩٤٨، وطردهم من قراهم ومدنهم ومنعهم من العودة إليها حتى ولو سكنوا على بعد كيلومترات منها.

عنصرية التعليم:

ساهمت الأنظمة المدرسية المنفصلة والبرامج التعليمية المختلفة في التطور المنفصل للقطاعين اليهودي والعربي. فكان منع تحول عرب إسرائيل إلى مجموعة واعية قوميا وثقافيا الهدف الأساسي الذي أملى السياسة التربوية الإسرائيلية الخاصة بالقطاع العربي - حيث يتم التعاقد مع معلمين على أساس مدى خنوعهم السياسي،وترفض الكفاءات المشكوك فيها سياسيا. وقد بلغ تسييس دائرة التربية العربية الإسرائيلية مستوى من الجلافة إلى حد أنه يخترق وينفذ إلى كل المستويات، من الصفوف الابتدائية حتى معهد المعلمين، ويستخدم وسيلة للضغط والتحكم. المعايير السياسية لا التعليمية هي، في معظم الحالات، المعايير ذات الأهمية القصوى في التعاقد أو في الطرد. في الرضى عن مدرسة عربية أو في سحب الاعتراف بها. وتخضع قرارات هذه الدائرة، بالدرجة الأولى، لهذا العامل السياسي أو ذاك.

مصادرة الأرض وتواصل الاستيطان:

منذ بدايات إقامة الكيان الصهيوني بدأت سلطات الاحتلال بخطى سريعة لخلق وقائع جديدة على الأرض وفرض الأمر الواقع بالقوة. حيث قامت بسلب أراضي وممتلكات المهجرين داخل الكيان واللاجئين خارج حدوده استنادا إلى قوانين الطوارئ البريطانية الانتدابية، وأنظمة الطوارئ بشأن أملاك الغائبين لسنة ١٩٤٨، وقانون أملاك الغائبين لسنة ١٩٥٠، وقانون استملاك الأراضي لسنة ١٩٥٣. وكان قد تم في العام ١٩٥٢ نقل صلاحية معالجة قضايا المهجرين من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين إلى الحكومة الصهيونية التي حققت من وراء هذه الخطوة هدفها الرئيسي المتمثل في طمس قضية المهجرين بشكل شبه نهائي. وذلك على خلفية اعتبارها أن التدخل الدولي الإنساني في معالجة قضية المهجرين يساهم في استمرار طرح القضية على جدول الأعمال، وفي تحريض المهجرين على العودة.

ويواجه المهجرون في الكيان الصهيوني مشكلات كثيرة ناجمة في الأساس عن فقدانهم لأراضيهم وهي مصدر رزقهم الرئيسي وممتلكاتهم وتحولهم من فلاحين إلى عمال غير مهرة في السوق الصهيونية، إضافة إلى بناء أو إعادة بناء حياتهم في أماكن لجوئهم. كما يعانون من حالات متطرفة من التمييز العنصري الصهيوني في الخدمات المقدمة من قبل الحكومة الصهيونية إلى الفلسطينيين حاملي الجنسية "الإسرائيلية" ومن ضمنهم المهجرون في مجالات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والبنية التحتية وسائر المجالات مقارنة مع المواطنين اليهود في الكيان الصهيوني. وتأتي البطالة في أعلى سلم معاناة المهجرين وكذلك غير المهجرين من الفلسطينيين في هذا الكيان والتي تتجاوز نسبتها، أي البطالة، ١٠% في ٢١ قرية فلسطينية من أصل ٢٥ قرية، كما يعاني المهجرون من فجوات كبيرة في سائر مجالات الخدمات الضرورية لتحسين نوعية الحياة.

وإزاء حالة التمييز العنصري الصهيوني واصل المهجرون منذ العام ١٩٤٨ مطالبتهم للحكومات الصهيونية المتعاقبة والسلطات والفعاليات العربية في الأحزاب الصهيونية السماح لهم بالعودة إلى مدنهم وقراهم التي طردوا منها، وقدموا التماسات إلى الجهات القضائية في الكيان الصهيوني وفي مقدمتها محكمة العدل العليا التي اتخذت في بعض الحالات قرارات وأحكام تقضي بعودة بعض المهجرين وخاصة مهجري "إقرث" و"كفر برعم" لكن السلطات الصهيونية ماطلت وامتنعت عن تنفيذ تلك الأحكام تحت حجج وذرائع كثيرة.

وهذا الرفض الصهيوني لإعادة المهجرين لم يمنع المهجرون وخاصة أبناء الجيل الثاني منهم من تنظيم أوضاعهم عبر إقامة لجان محلية خاصة بقراهم. وشكلوا في العام ١٩٩٢ لجنة المبادرة للدفاع عن حقوق المهجرين التي تحولت في العام ١٩٩٥ إلى اللجنة القطرية للدفاع عن حقوق المهجرين تضم ممثلين عن القرى المهجر سكانها وتعتبر الممثل الشرعي لهم، ومعترف بهذه اللجنة القطرية من قبل لجنة المتابعة العليا لشؤون المواطنين العرب في الكيان الصهيوني. كما تنشط في مجال الدفاع عن قضية المهجرين لجان وجمعيات أخرى فلسطينية داخل "الخط الأخضر" منها: جمعية الأقصى للمقدسات الإسلامية، ولجنة الأربعين للقرى غير المعترف بها، واتحاد الجمعيات الأهلية الفلسطينية داخل الكيان الصهيوني. كما تضع الأحزاب السياسية العربية داخل "الخط الأخضر" قضية المهجرين ضمن أبرز اهتمامات برامجها السياسية، ووجود قضية المهجرين على برامج الأحزاب السياسية العربية المشاركة في تركيبة الكنيست الصهيوني منذ الكنيست الأول وحتى الآن لم يفض إلى حل قضية هؤلاء اللاجئين في وطنهم الذين لا تحل قضيتهم إلا في إطار عملية حل الصراع العربي- الصهيوني برمته أي عبر تحرير الوطن من الاستعمار الاستيطاني الصهيوني.

يوم الأرض عنوان للصمود والمقاومة:

في الثلاثين من آذار/ مارس عام ١٩٧٦ ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلي مذبحة ضد أبناء شعبنا الصامدين على أراضيهم المحتلة عام ١٩٤٨، ومذبحة أخرى ضد أبناء شعبنا في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، الذين خرجوا تضامنا ونصرة لأبناء شعبهم في الجليل، فكان تضامنا طبيعيا لأبناء شعب واحد مزقت أوصاله الحركة الصهيونية وربيبتها إسرائيل.

أعلنت اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي في هذا اليوم الإضراب العام للجماهير العربية، احتجاجا على مصادرة الأراضي العربية في الجليل ومناطق أخرى، تمهيدا لتهويدها.

إذ قررت الحكومة الإسرائيلية تنفيذ مشروع تطوير الجليل، بمصادرة مئات الدونمات من الأراضي الزراعية التي يملكها المواطنون العرب، وهي ما تبقى لهم بعد المصادرات المتكررة منذ قيام دولة إسرائيل.

إن مساحة أراضي الجليل تقدر بـ (ثلاثة ونصف مليون) دونم، يمتلك العرب الفلسطينيون منها حوالي (٢٥٠ ألف) دونم للزراعة، وحوالي (١٠٠ ألف) دونم مسطحات المدن والقرى. مما يعني أن ملكية العرب تقدر بـ (٣٥٠ ألف) دونم، أي ١٠ % من مساحة الجليل، والباقي مساحات واسعة جدا لم تستغل للإسكان أو لإقامة مشاريع سكنية أو مناطق صناعية، مما ينفي الحاجة للمصادرة، فالأراضي الباقية تكفي لإقامة مشاريع. إن الهدف الحقيقي هو قلع المواطنون العرب من أراضيهم تمهيدا لتهويد الجليل وإقامة مستعمرات ومشاريع يهودية.

وهبت الجماهير العربية الفلسطينية لتأكد على تمسكها بحقوقها التاريخية في أرضها، أرض الآباء والأجداد، وعلى عزمها بالنضال دون هوادة دفاعا حقوقها العربية والقومية. وكان الإضراب الشامل بمثابة زلازل هز كيان الدولة الإسرائيلية، التي طالما تشدقت بالديمقراطية والمساواة، فما كان منها إلا أن واجهته بالبطش والعنف الشديدين، مستخدمة قوات الجيش وحرس الحدود والشرطة، وسجلت: عرابة وسخنين وكفر كنا ونور شمس، بأحرف من نور أسماء شهدائها الستة، ومنحت أوسمة الفخر والاعتزاز للمئات من جرحاها، فلم تبق قرية عربية إلا ونالها البطش والعدوان الإسرائيلي.

وامتزجت دماء الشعبين دفاعا عن الأرض، إذ هبت جماهير شعبنا في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأعلنوا الإضراب العام وأغلقوا الطرق بالمتاريس والحجارة، وقاوموا جنود الاحتلال بالحجارة، وسقط شهداء وجرحى.

وقد اثبت العدوان الإسرائيلي على أبناء شعبنا، أن حكومة إسرائيل تنظر إلى المواطنين العرب في إسرائيل، نفس نظرتها إلى سكان المناطق المحتلة، واعترف مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية آنذاك، أن سلوك الحكومة هو طمس الفوارق بين معاملة العرب في إسرائيل ومعاملة العرب في المناطق المحتلة.

إن هدف الحركة الصهيونية منذ نشأتها هو الأرض خالية من السكان، واستخدمت بريطانيا في التمهيد لها للاستيلاء على الأرض، فلم تحصل خلال ثلاثين عاما من عمر الانتداب البريطاني في فلسطين، سوى ٦ % من مساحة فلسطين الإجمالية. وكانت حرب ١٩٤٨ وترحيل السكان العرب الفلسطينيين من أراضيهم، هي التي حققت للحركة الصهيونية أهدافها، وأعلنت دولة إسرائيل لتستكمل المشروع الاستعماري العنصري بترحيل العرب من أراضيهم، فأصدرت أكثر من أربعين قانونا لسحب الأراضي من سكانها العرب في الأراضي المحتلة عام ٤٨.

ورغم إلغاء الحكم العسكري الذي كان مفروضا على الفلسطينيين العرب داخل الخط الأخضر، إلا أنه بقيت الإجراءات العنصرية والممارسات العدوانية قائمة، ومازال العرب يحلمون بالمساواة مع اليهود في الحقوق، وكل ما قدم لهم باسم الديمقراطية من مشاركة في الانتخابات، وحقوق الضمان الاجتماعي، وغيرها، ما هي إلا قشور فيما يقدم لليهود. إذ مازال العرب يعاملون في المرتبة العاشرة في حقوقهم الإنسانية.

إن حملات التحريض مستمرة على الوجود العربي الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، وتبرز على جميع المستويات السياسية والأمنية والإعلامية ، فمازلت النظرة العنصرية الإرهابية قائمة ضدهم ، فهم في نظر قادة إسرائيل يمثلون خطرا على الدولة من ناحية أمنية، وذلك كله بسبب تضامنهم مع أخوانهم في الضفة والقطاع في نضالهم ضد الاحتلال الإسرائيلي ، وكانت هبة الأقصى عام ٢٠٠٠ داخل الخط الأخضر دليلا على وحدة الدم وكل المحاولات التي قامت بها إسرائيل للفصل بين أبناء الشعب الواحد كانت فاشلة، وتأكد أن العربي الفلسطيني لا يمكن أن يندمج في المجتمع الإسرائيلي وينسلخ عن عروبته وقوميته.

ومن نماذج حالات التحريض ضدهم في عام ٢٠٠٢:

ـ يقول ايفي ايتام رئيس حزب المفدال: أن المواطنين الفلسطينيين سرطان في جسم الدولة يتوجب استئصاله بأقصى سرعة قبل أن يقضى عليها.

ـ ودعا عوزي لانداو إلى تطبيق الممارسات القمعية على الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، واصدر تعليماته لأركان مكتبه، حينما كان وزيرا للأمن الداخلي، في البحث في سن قوانين تبيح هدم بيت كل فلسطيني في إسرائيل يساهم في تنفيذ أية عملية فدائية للمقاومة الفلسطينية.

ـ وطالب النائب اليميني ميخائيل كلانير، بإعادة فرض النظام العسكري على الفلسطينيين داخل الخط الأخضر.

ـ في حين دعت ليمور ليفنات وزيرة التربية والتعليم سابقا، إلى إعادة النظر في قيام الدولة بمنحهم المزايا الاقتصادية والاجتماعية، ولاسيما مخصصات الضمان الاجتماعي ومخصصات البطالة.

ـ ونتيجة لسياسة التحريض التي مارسها كتاب الأعمدة في الصحافة الإسرائيلية، والصحفيون والكتاب والإعلاميون في مختلف الوسائل الإعلامية، ضد الوجود العربي داخل الخط الأخضر جاء في استطلاع للرأي بتاريخ ٣٠ / ٨ / ٢٠٠٢ ونشرته صحيفة معاريف أن ٧٢ % من اليهود في إسرائيل يرون في المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل خطرا أمنيا على الدولة.

ـ وقد صوت الكنيست الإسرائيلي على عدة قوانين عنصرية تمييزية ضد المواطنين العرب في ما بين سنتي ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣، بعد تصاعد المظاهرات وحملات التأييد والدعم للكفاح الفلسطيني في القطاع والضفة، ومساندتهم لبعض رجال المقاومة في تنفيذ عمليات فدائية. وقد رأى جدعون ساعر سكرتير الحكومة الإسرائيلية آنذاك في هذه القوانين بأنها تهدف إلى تحجيم جنوح فلسطينيي الخط الأخضر من التأمر على الدولة.

ومن هذه القوانين:

** قانون يحظر على أي شخص يؤيد الكفاح المسلح في المشاركة في الانتخابات أو تشكيل حزب.

** قانون يحظر على الفلسطينيين السكن في عدد من المدن الجديدة التي قررت الحكومة إنشاءها.

** وفي مشروع موازنة عام ٢٠٠٣ قلصت مخصصات الأولاد التي تمنحها وزارة الرفاه الاجتماعي للأسر الفلسطينية داخل الخط الأخضر، بدعوى أن أرباب هذه الأسر لا يخدمون في الجيش الإسرائيلي.

والحقيقة أن هذه الإجراءات تهدف إسرائيل من ورائها إلى إخضاع العرب للسياسة الإسرائيلية، وفصلهم عن أخوانهم من عرب الأراضي المحتلة عام ٦٧ ، وبالتالي تدجينهم وفق العقلية اليهودية.

وتواصل سلطات الاحتلال منذ سنوات القيام بعمليات مصادرة واستيلاء على أراضي النقب، حيث أقرت خطة للاستيلاء على ٤٥ قرية فلسطينية في النقب وقامت بهدم المنازل في قرية طويل أبو جرول، وصادرت ممتلكات الفلسطينيين ومواشيهم والخيام التي تؤويهم لتتركهم دون مأوى تحت حرارة الشمس الحارقة بعدما أتلفت صهاريج المياه، فيما يعد واحداً من أنواع التطهير العرقي.

لقد كان عرب النقب أو بدو جنوب فلسطين كانوا قبل عام ١٩٤٨ مائة ألف نسمة، لكن لم يبق منهم مع سياسات الطرد والتهجير هذه سوى ١١ ألف نسمة. وكانت "إسرائيل" قبل ذلك قد قامت إبان الحكم العسكري بحصر من تبقى منهم في منطقة جغرافية أسمتها منطقة "السياغ"، وصادرت أراضيهم وهدمت بيوتهم وأخضعتهم للترحيل بحجة أن قراهم غير معترف بها، مع أنهم كانوا موجودين فيها قبل قيام الدولة العبرية. وهكذا بعد أن كانوا يملكون ٦٠% من مساحة البلاد، من الأردن والضفة وقطاع غزة إلى سيناء، يعتبر وضعهم الاقتصادي اليوم الأكثر صعوبة بين جميع المجموعات السكانية الأخرى في دولة "إسرائيل".

إلى جانب ذلك، تتصاعد الاستفزازات الإسرائيلية منذ بضعة أشهر ضد الفلسطينيين من سكان عكا ويافا، وما يفرض في قرى وبلدات المثلث في منطقة وادي عارة والطيرة وقلنسوة وكفر قاسم من قوانين تعسفية لهدم البيوت، وما واجهه مؤخراً سكان حي "الحليصة" في مدينة حيفا من ابتزاز وتهديد بالإخلاء، في نفس الوقت تستمر الملاحقات السياسية بحق ممثلي الأحزاب والتجمعات العربية وناشطي المجتمع المدني، بهدف كسر شوكتهم والإجهاز على مقاومتهم للسياسات القمعية والعنصرية.

النمو السكاني:

لقد وجد العرب، في خريف سنة ١٩٤٨، أقلية ضئيلة مشتتة داخل الدولة اليهودية، من دون قيادة بعد نزوح الغالبية من الوجهاء والمثقفين، ومعزولة عن الجسم الفلسطيني الأساسي والعالم العربي بحاجز الصراع العربي ـ الإسرائيلي والمقاطعة العربية لإسرائيل، ومنعزلة بفعل سياسة الفصل والعزل والتمييز والحكم العسكري الذي فرض عليها بصورة مؤقتة، لكنه استمر ثمانية عشر عاما. غير أن هذه الأقلية المعزولة نمت عدديا مع الزمن وحققت مستويات تعليمية واقتصادية لافتة في ظل هذه السياسة الكابحة، وبات لها مطالب وتطلعات مختلفة.

فخلال السنوات الثلاثين، ١٩٥٠ ـ ١٩٨٠. شهد القطاع العربي انفجارا سكانيا عائدا بالدرجة الأولى إلى انخفاض كبير في نسبة الوفيات، وارتفاع وتيرة الإنجاب. وهذا ينطبق بصورة خاصة على السكان المسلمين الذين باتوا يشكلون ما يزيد على ٨٥ % من عرب إسرائيل. وبذلك اتسعت الهوة بين معدل الأعمار عند كل من العرب واليهود. فكان متوسط العمر في وسط عرب إسرائيل ١٦ عاما سنة ١٩٨٠، في مقابل ٢٧ عاما في وسط اليهود. وهذا يعني أن الأقلية العربية في إسرائيل هي أكثر شبابا من الأكثرية اليهودية. وتكتسب هذه الميزة مزيدا من الأهمية في ضوء واقع أن التكاثر في وسط عرب إسرائيل أعلى من وتيرته في وسط اليهود الإسرائيليين، بل أنه بين الأعلى في العالم.

وقد وصل عدد السكان العرب في إسرائيل حسب الإحصاء الفلسطيني في نهاية عام ٢٠١١، إلى (١,٣٦٧,٢٩٣) مليون نسمة، في حين يذكر الإحصاء الإسرائيلي أن عددهم وصل في عام ٢٠١٢ إلى (١,٦٢٣,٠٠٠) مليون نسمة.

وهذا يعني أن أقلية عرقية ذات تراث مختلف، إثنيا ودينيا وثقافيا وتاريخيا، يستحيل عليها التماثل مع الأكثرية اليهودية الحاكمة ومشاركتها قيمها وأهدافها، وخصوصا في ضوء أوضاع تحولها إلى أقلية عندما خسرت موطنها لمصلحة هذه الأكثرية الطارئة عليه واستمرار الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

اختلال الهوية العربية وتطوراتها:

لقد ثابرت حكومات إسرائيل، وبغض النظر عن الحزب الموجود في السلطة، على اعتبار هذه الأقلية العربية جماعة يجب إخضاعها وضبطها، ولا يطلب منها سوى التزام القوانين والمحافظة على النظام العام. فقد كان واضحا لها أن عرب إسرائيل لن يستطيعوا أن يتماثلوا مع رموز الدولة وأهدافها الجماعية، أو أن يروا فيها إطارا لتطلعاتهم الجماعية.

فعندما قررت هذه الأقلية البقاء حيث هي في موطنها، كان عليها أن تعيش وضعا فريدا. أقلية عربية في دولة أكثرية يهودية حاكمة ذات سمة صهيونية، استولت على فلسطين وتعيش حالة حرب مع شعبها الأم. فكان عليها بالتالي. وبفعل إرادة البقاء والاستمرار، أن تتصالح مع واقع مكانتها كأقلية إثنية غير مندمجة، عربية فلسطينية ذات جنسية إسرائيلية في آن، وأن تجد التوازن الدقيق بين هذه العناصر المتناقضة، لأنها « كانت وستبقى جزءا من العالم العربي الذي تعتبره وطنها الروحي ـ مجتمعا ذا قيم وعادات وتقاليد وتاريخ وثقافة.

أما العنصر الإسرائيلي في هوية هذه الأقلية العربية فيكمن في واقع نموها في إطار المجتمع الإسرائيلي، مما اكسبها معرفة وثيقة يومية بهذا المجتمع. وما لبثت مع الوقت أن نمت فيها تطلعات مماثلة أو موازية لتطلعات المواطنين اليهود. وتطور لديها وعي قومي وسياسي تأثر، طبعا، تأثرا عميقا باليقظة القومية الفلسطينية والتماس اليومي مع فلسطيني المناطق المحتلة. وكان إلى حد ما رد فعل على نمو الشوفينية اليهودية داخل دولة إسرائيل.

أضف إلى ذلك أن هذه الأقلية، التي مرت في مسار الفلسطنة، مرت أيضا في مسار اكتساب الطابع الإسرائيلي، فقد باتت من خلال ثنائية اللغة والثقافة ترى مصيرها مرتبطا إلى حد حاسم بما يجري في إسرائيل لا في الدول المجاورة العربية، فقد باتت هذه الأقلية تقوم وضعها قياسا بدرجة تطور وإنجازات السكان اليهود، لا تقيم وضعها على ما يحدث في البلدان العربية.

فبعد عام من إنشاء إسرائيل طرح المستشرق الإسرائيلي "ميخائيل أساف" السؤال عما إذا كانت إسرائيل «ستستطيع أن تهضم ظاهرة وجود عربي»، وما إذا كان سيتم دمج العرب في المجتمع الإسرائيلي، محددا الدمج بأنه « تحويل العرب إلى مواطنين بالحد الأدنى الضروري من الولاء لدولة إسرائيل. إلا أن بعض الحركات الوطنية والقومية وخاصة الشيوعية كانت ضد سياسة الاندماج، إنما العيش على الأرض وإظهار حدة الصراع. ولكن هذه المسألة مع الزمن تغيرت، وأصبح لدى الأقلية العربية توجه نحو إظهار حالة من الاندماج دون التنازل على مكوناتهم الفلسطينية والعربية.

وقد أثرت خمسة أحداث رئيسية تأثيرا سياسيا عميق الأثر في تفكير عرب إسرائيل في مسألة هويتهم:
(١) حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ التي كان لها، من جهة، تأثير مدمر في النظرة إلى العربي في إسرائيل أيضا، لكنها أدت من جهة أخرى إلى إعادة صلة العرب في إسرائيل بشعبهم في المناطق التي احتلت، بعد انقطاع استمر ١٨ عاما.
(٢) حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، التي أعادت إلى العرب بعض الاعتبار.
(٣) توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل سنة ١٩٧٩، التي فتحت القطاع العربي في إسرائيل على تأثيرات ثقافية ودينية من مصر.
(٤) الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢، والحرب ضد المقاومة الفلسطينية فيه التي أثرت تأثيرا عميقا في مواقف عرب إسرائيل من إسرائيل والعالم العربي والقضية الفلسطينية.
(٥) الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة التي نشبت أواخر سنة ١٩٨٧، وانتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ وتأثيرها على العرب في إسرائيل.

فعشية حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ كانت الآمال والتطلعات القومية لدى العرب في إسرائيل قد خمدت، وكان الشعور بالخيبة والإحباط سائدا. ولكن العرب في إسرائيل قد اكتسبوا إحساسا بالقوة والأمن الذاتي بعد الحرب بفضل الديموغرافي (تضاعف عددهم من ١٥٦,٠٠٠ نسمة إلى ٣١٠,٠٠٠ نسمة)، وتحقيق مستويات اجتماعية وتعليمية واقتصادية أعلى، وإلغاء الحكم العسكري (سنة ١٩٦٦)، فتحولوا إلى أقلية كبيرة مفعمة بشعور القوة، وأكثر جرأة على التعبير على مواقفها. وأكثر انفتاحا على الجدل، وأكثر وعيا لحقوقها، وأشد عزيمة للنضال من أجلها.

وعلى الرغم من صدمة العرب في إسرائيل بالهزيمة العربية في حرب الأيام الستة، فإن احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة كانت له تأثيرات مهمة فيهم، حيث استعادوا صلتهم بشعبهم الفلسطيني هناك وجهت ضربة قاصمة إلى العنصر الإسرائيلي المكتسب في هويتهم، وعززت وعيهم وهويتهم العربيين وإحساسهم بالارتباط الفلسطيني وبالانتماء العربي.

في الواقع. كان عرب إسرائيل مستعدين، إلى حد ما، لعودة الصلة هذه، فالانقطاع لم يكن تاما بفضل أجهزة الإعلام المتطورة. ففي سنة ١٩٦٧، وقبل أن تنشئ إسرائيل شبكة التلفزة الخاصة بها، كان العرب في إسرائيل يملكون عددا من أجهزة التلفاز أكبر مما كان يملكه اليهود الإسرائيليون آنذاك، لأنهم كانوا يستطيعون التقاط البث من لبنان والأردن. لكن عودة الصلة أثارت من جديد مسألة الانتماء، وخصوصا أن النشاط الوطني الفلسطيني في المناطق المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ كان يرافقه انتقاد لدرجة ولاء عرب ١٩٤٨ للشعب الفلسطيني.

هزيمة حزيران والتطور نحو الذات:

لقد تغير وجه المجتمع العربي في إسرائيل خلال الأعوام العشرين بين حرب ١٩٤٨ وحرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧. إذ أنه بالإضافة إلى النمو العددي الكبير، حققت الأقلية العربية مستويات تعليمية واقتصادية أعلى، تغيرت معها العوامل الرئيسية التي أتاحت للنظام الإسرائيلي حكمها كأقلية مستسلمة لواقعها مغلوبة على أمرها. وكان أصبح لدى عرب إسرائيل، عشية نشوب حرب الأيام الستة، إحساس بالقوة ونظرة إلى الذات كقطاع واسع ومؤثر.

ورأى العرب، كأقلية قومية مضطهدة تغلق في وجهها آفاق التقدم، أن العلم هو طريقهم الحقيقي والوحيد للتحرر من وضع الدونية. فتحول تعليم الأبناء إلى هدف مهم للعائلة العربية التي راحت تبدي استعدادا للتضحية بالكثير من مستوى معيشتها في سبيل تأمين تعليم عال لأبنائها. وكان التعليم من أهم عوامل التغيير الذي جرى في هذا القطاع. وهناك، اليوم، طالب عربي واحد من هذا المستوى أو ذاك. من أصل كل ثلاثة من العرب. ويشكل الطلبة العرب ٢٠% من مجموعة طلبة إسرائيل، في الوقت الذي يشكل عرب إسرائيل ١٦% فقط من مجمل عدد سكان إسرائيل. فقد بلغ عدد الطلبة العرب في إسرائيل ٢٢٠ ألف طالب سنة ١٩٨٧ (في مقابل ١١ ألف طالب فقط سنة ١٩٤٩)، بالإضافة إلى وجود ١٤ ألف أكاديمي عربي (لا يشمل هذا الرقم الذين أنهوا الدراسات ما فوق المتوسطة، مثل معاهد المعلمين ومدارس التمريض، بل يشمل خريجي الجامعات ومعهد التخنيون فقط). ويوجد بين هؤلاء ٣٥٠٠ خريج عربي يحملون شهادات الماجستير والدكتوراه، مع العلم بأن ١٢٠٠ خريج جامعي جديد ينضمون كل عام إلى فئة الأكاديميين العرب، وأن ٢٥% من الذين ينهون دراساتهم الأكاديمية هم من النساء.

وبالإضافة إلى دينامية مسار التعليم في القطاع العربي، فإن ما يجري في معهد إسرائيل للتكنولوجيا (التخنيون) منذ سنة ١٩٦٨ يعطي صورة لميول العرب فيما يتعلق باختيار الاختصاصات: كان عدد الطلاب العرب في هذا المعهد ٤٢ طالبا، ثم ارتفع عددهم إلى ٢٢٢ سنة ١٩٨٠، وإلى ٢٤٦ سنة ١٩٨٤، وإلى ٣٣٨ سنة ١٩٨٧.

لكن الوجه الآخر لهذه الظاهرة هو أن هؤلاء محرومون من فرص تحقيق الذات. فآلاف الأكاديميين العرب هؤلاء، الذين ينضم إليهم ما يزيد على ألف أكاديمي جديد كل عام، يواجهون سوق عمل تستوعب عددا محددا جدا منهم. فأبواب المعامل ذات الصلة بالإنتاج الأمني مقفلة بإحكام في وجههم، والمؤسسات والمصانع الأخرى غالبا ما تشترط أن يكون عمالها وموظفوها من المسرحين من الجيش لإبقاء العرب خارج أبوابها. وكانت النتيجة أن ٤٠% على الأقل من خريجي الكليات المختلفة ثم استيعابهم مدرسين في المدارس العربية، بينهم عدد غير قليل من المهندسين والاقتصاديين وخبراء الحاسبات الآلية الذين لا يعقل أن يكونوا راضين عن مصيرهم. وهذه المشكلة آخذة في التفاقم منذ أواسط الثمانينات. فقد امتلأت المدارس العربية، وسوق العمل آخذة في الإقفال أمام هؤلاء الذين يزداد عددهم.

إن الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية التي حققها العرب في إسرائيل، على الرغم من قيود وكوابح سياسة التمييز والحرمان، لم تقلص مصادر المرارة بل عززتها، وذلك لأن راديكاليتهم المتزايدة « نشأت بسبب هذه الإنجازات لا على الرغم منها. إن هذا القطاع العربي يسعى للتعبير عن نفسه، ويبحث عن رموز هوية وآفاق نشاط، ويطمح إلى التعبير عن هوية جماعية لا إلى مجرد التقدم الفردي، فقد تبلور جيل جديد من الشباب المثقف الذي راح يتساءل ويشكك في الفرضيات التي حددت شكل العلاقات بينه وبين الدولة الإسرائيلية، واصطدم ـ باعتباره نفسه جيل المستقبل ـ بزعاماته التقليدية، وبالفجوة الاجتماعية بينه وبين القطاع اليهودي، وبالأبواب المغلقة لقنوات اندماجه الاقتصادي، وبمستوى التصنيع المتدني في قطاعه وموارده الشحيحة، فأعلن شكه في مصداقية شعار الدمج الذي ترفعه المؤسسة الإسرائيلية، وأصبح الوعي القومي بالنسبة إليه أهم من المواطنية الإسرائيلية، فهذا الجيل تحديدا، « المثقف، والحضري، والأقرب إلى اليهود في طريقة تفكيره، هو الأكثر عرضة للتأثر بالأطر القومية الفلسطينية.

لكن مضاعفات التماس المتجدد مع فلسطينيي الضفة والقطاع ما لبثت أن بانت في وسط عرب ١٩٤٨. صحيح أن هذا التماس أبرز مكانتهم الدونية في المجتمع الإسرائيلي أكثر، لكنه جعلهم عرضة لتأثيرات جمهور عربي فلسطيني وقومي متقدم، فشاهدوا مؤسسات عاملة مثل المجلس الإسلامي الأعلى في القدس ولجنة التوجيه الوطني، وكانوا شهودا على نشاطات نضالية مدنية مثل التظاهرات والإضرابات. فكان أن راحت الهوة تتسع بين البراغماتيين والقوميين، الذين ازدادت قوتهم، لاختلاف وجهات نظرهم في شأن المسائل المتعلقة بمكانتهم كأقلية عربية في الدولة اليهودية، هل يقبلون بهذه المكانة ويسعون لتحسين أوضاعهم بالنضال السياسي، أم يتركون المجال السياسي ويهتمون بشؤون الفرد والعائلة؟، هل يعززون روابطهم بالعالم العربي وفلسطينيتهم، التي انتعشت مع عودة صلتهم بالضفة وإحساسهم بالخذلان من الدول العربية.

مزاعم "الديمقراطية" الإسرائيلية:

العرب في "إسرائيل" باتوا مجموعة قومية في خطر، خاصة بعدما كان رئيس مخابراتها قد عرف فلسطينيي الداخل أوائل العام ٢٠٠٧ بأنهم خطر استراتيجي على الأمن القومي "الإسرائيلي"، ثم عاد وأوصى رئيس الشاباك الحكومة بإيلاء الاهتمام الخاص للعرب. فالملاحقات السياسية، التي تبدو هدفاً في هذه المرحلة، إنما هي إستراتيجية عمل لإضعاف بنية هذا الجزء المكون للشعب الفلسطيني، وفك ارتباطه مع القضية الفلسطينية كما مع بعدها العربي والإسلامي والدولي. إنه مخطط لمحاصرة عرب الداخل ضمن معادلة الولاء للصهيونية وليس الانتماء للوطن. ومعيار هذا الولاء هو القبول بالأسرلة وبالخدمة المدنية "الإسرائيلية" وبمعاداة نضالات الشعب الفلسطيني ومقاومته للاحتلال. ومن ثم القبول بفرزهم بين معتدلين ومتطرفين، وفرض قيادات بديلة تقبل بيهودية الدولة، وتنسى حق العودة، وتتجاهل الأسرى ومعاناتهم، وتدير ظهرها لجرائم "إسرائيل" في غزة والضفة الغربية ولتهويد القدس، وتقبل بتصفية حقوق الشعب في الوطن والشتات واقتلاعه مما تبقى من أرضه، ذلك ضمن عملية تطهير عرقي آخذة في النمو. كل هذا لن يكون التصدي له دون ثمن، حيث التحديات التي تواجههم تبدو بأقصى الخطورة. لذا يجد الكل نفسه مطالباً بمراكمة النضال وتنظيم الصفوف لحماية الحقوق والوجود من الاستهداف.

يرصد تقرير المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية (مدى الكرمل) منذ ٢٠٠٢ تعامل دولة "إسرائيل" والمجتمع "الإسرائيلي" مع الفلسطينيين، ويوثق السياسات والقوانين التي تطال مكانتهم المدنية والسياسية والقانونية. هذا التوثيق يثير تساؤلات كبرى حول مزاعم "الديمقراطية الإسرائيلية" التي هي ليست بجديدة وإنما قائمة منذ ١٩٨٤، لكنها ازدادت إلحاحاً منذ انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠. فمنذ هذا التاريخ أضيف إلى تدني مكانة الفلسطينيين بعدُ آخر، ألا وهو التهديد الفعلي لمواطنتهم.

والسؤال الذي يرد بعد هذا العرض، هل حقاً وبالنظر لكل ما ورد يمكن تصنيف "إسرائيل" كدولة ديمقراطية كما تشيع أبواق الدعاية بما فيها الغربية وحتى الحقوقية أحياناً ؟ الجواب هو إذا كانت أنظمة الحكم الديمقراطية تكفل مساواة المواطنين أمام القانون وتمكن الأقلية من تجسيد حقوقها وتحقيق مطالبها، فمن الواضح أن التزام الدولة "الإسرائيلية" باليهودية والصهيونية يعيق هذه المطالب، كما يرى المحاضر في جامعة حيفا أسعد غانم. بل ينبغي تعريفها كدولة اثنوقراطية من حيث أنها تمنح الأقلية مساواة جزئية وتشركها بشكل محدود في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية. وذلك في ظل إتباع سياسة مستمرة وثابتة من السيطرة والرقابة اللتين تكفلان الحفاظ على هيمنة الأغلبية وهامشية الأقلية. ففي النظام الاثنوقراطي، كما يشرح الكاتب، المجموعة الاثنية المهيمنة هي التي تسيطر على جهاز الدولة. وعلى أساسها يتم توزيع الموارد والإمكانيات وتجري بشكل تدريجي عملية "الأثننة" للسياسات، ضمن حالة من عدم الاستقرار المزمنة. من ذلك سياسة الهجرة، وقانون العودة، وتهويد الأراضي، وإيلاء الدين دوراً مركزياً، ورصد التدفقات المالية لصالح التجمعات اليهودية، وهيمنة الثقافة العبرية في سائر

المجالات العامة، وغيرها من شواهد وتعبيرات تضع علامات استفهام كبيرة حول نظام عنصري بكل معنى الكلمة.

عندما طرحت فكرة اعتماد تعديل لقانون أساس الكنيست في ١٩٨٥، وسط سياسة التنكر لوجود مجموعة قومية فلسطينية وحظر ترشح قائمة لا تعترف صراحة بدولة "إسرائيل" كدولة للشعب اليهودي، قدمت اقتراحات من نائبين في القائمة التقدمية وقائمة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة تدعو أن ينص القانون على أن "إسرائيل" هي "دولة الشعب اليهودي ومواطنيها العرب". لكن هذا المقترح أسقط بالأغلبية الحاسمة. الأمر الذي يبقي العرب في وضع غير معرّف، كما يضيف غانم، علاوة على شعورهم بالغبن وعدم إمكانية تماثلهم مع رموز الدولة التي يعتبرون مواطنين فيها.

كذلك على الصعيد البنيوي يشعر العرب بأنهم مستبعدون من مؤسسات تعتبر حكراً لليهود، وتخدم أهدافاً يهودية - إسرائيلية وليس مجمل مواطني "إسرائيل". وسائل الاستبعاد كثيرة منها: الاستبعاد من مراكز القرار، وعدم التوظيف في مناصب رفيعة، ووجود مؤسسات خاصة مكلفة بمعالجة شؤونهم، والتمييز ضدهم في تركيبة الإعلام، والإجحاف بحقهم في جهاز التعليم. يضاف لذلك التمييز التنفيذي على صعيد القوانين، وتوزيع الميزانيات والأراضي، وخطط التطوير وغيره. فعلى سبيل المثال، لم تعترف حتى اليوم "إسرائيل" وسلطاتها بشكل رسمي بعدد كبير من القرى العربية (معروفة ب"القرى غير المعترف بها"). كما لم تزود سكانها بأية خدمات، وأعاقت تعيين سلطات محلية. أما عندما سمحت بذلك، مارست بحقها إجحافا سافراً بالمقارنة مع السلطات المحلية اليهودية. نعلم أنه ينظر للفلسطينيين كمجموعة عربية "معادية" وطاقة كامنة ل"طابور خامس". وكان وزير الأمن الداخلي جدعون عيزرا قد وصفهم بالمصيبة الكبرى عندما قال: "يوجد مواطنون عرب في دولة إسرائيل، هذه مصيبتنا الكبرى. تَخَلَّص من غزة، تَخَلَّص من يهودا والسامرة، ستبقى مع المصيبة الكبرى". بعض الباحثين قدموا صورة بأن العرب في "إسرائيل" يقبلون الطابع اليهودي-الصهيوني للدولة، أي ما هو ضد وجودهم. لكنه خطاب صيغ في خدمة أجهزة الأمن للاستمرار في السيطرة عليهم وفصلهم عن باقي فئات الشعب الفلسطيني.

حينما يؤيد المجتمع الدولة الاثنية هذه بسياستها المذكورة تجاه أقليتها يعتبر هذا التأييد ضمانة لاستمرار نهج عملها ويضمن استقرارها وليس استمرارها فقط. بما يؤشر للأقلية بصعوبة احتمال تغيير وضعيتها. لكن زيادة الوعي بحالتها ونضوج رؤاها مع تراكم التجارب والمعارف لا بد أن يفضيا بها تدريجياً للبحث عن حلول وإيجاد المخرج. يعزز هذا التوجه القناعة بأن استمرار تجاهل الأغلبية لتطلعات الأقلية تجاوباً مع رغباتها الذاتية لا يمكن إلا أن يضعها في مأزق لا يمكن أن تستمر بالتغافل عنه.

انتخابات الكنيست الأخيرة (٢٠٠٩) كانت الأغرب منذ احتلال الأرض في ١٩٤٨، كما يراها رجا اغبارية رئيس حركة أبناء البلد، حيث "رغم أو لأنها جاءت غداة انتهاء العدوان الإجرامي الصهيوني على قطاع غزة، انعكست مفاعيلها عند العرب بشكل مباشر لصحوة وطنية شاملة معادية للصهيونية.. الآن نحن مجموعة قومية فلسطينية، مقابل أغلبية يهودية صهيونية واضحة في مخططاتها تجاه مستقبلنا على أرض وطننا، تنعتنا في أفضل الحالات بأننا سرطان في جسد دولة اليهود، قنبلة ديموغرافية، أو طابور خامس وعملاء وغير موالين للدولة.. لقد انتصرنا في هذه المرحلة على الصهيونية وأخرجناها من داخلنا، لكن تنتظرنا الآن معركة الانسلاخ عن الأسرلة البنيوية، السياسية والثقافية و/أو وضع بدائل لها، والبدء بالتصرف كمجموعة قومية، لها مؤسسات منتخبة، بدءًا من لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية" (الهيئة التمثيلية لفلسطينيي ال٤٨). هذا الانتصار كما يراه اغبارية هو على واقع مضلّل نتج عنه سياسة تمييز عنصري رسمية وشعبية، وتحويل "إسرائيل" إلى دولة ابارتهايد بحيث ستزول الفوارق القانونية والسياسية تدريجياً بين الـ ٤٨ والضفة والقطاع من الجانب "الإسرائيلي" الرسمي أولاً. أما الواقع المضلل فهو الاختلاف غير القائم فعلاً بين أحزاب اليمين واليسار عندما يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية عامة، أو بممارسة التمييز العنصري تجاه عرب "إسرائيل".

"فاليمين المتطرف، يدعو مباشرة لمحو المقاومة في غزة، وإتمام السيطرة على الضفة الغربية وتهجير فلسطينيي الداخل إلى الضفة الغربية أو إلى الدول العربية، على قاعدة "إما الولاء لإسرائيل اليهودية الصهيونية بكل شيء، بما في ذلك الخدمة في "تساهال" أو طردهم من "أرض إسرائيل"!. واليسار المندثر كان قد طرد الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨، وأكمل احتلاله لفلسطين عام ١٩٦٧ وخاض كل حروب إسرائيل ضد الدول العربية وارتكب كل المجازر بحق الفلسطينيين وكان آخرها محرقة غزة. لقد نفّذ هذا اليسار الصهيوني كل برامج الذبح والترانسفير التي نادى وينادي بها اليمين الأكثر تطرفا...اليمين كان دائما أصدق بعدائه ومخططاته حيال كل الصراع، بينما استطاع "اليسار" خداع العرب والعالم بأسره من خلال دعوات "السلام"، فيما كان دائما يرسّخ سياسة القتل والتهجير وتثبيت المشروع الصهيوني الاستيطاني على أرض فلسطين ويترك اليمين يصرخ بأن هذا لا يكفي".

ينهي اغبارية بأن "الأحزاب الصهيونية التي فازت في الانتخابات حددت بأن التناقض الرئيسي في الصراع الصهيوني الفلسطيني انتقل من الصراع العربي الإسرائيلي.. إلينا نحن داخل "الخط الأخضر" فنحن نشكل النقيض الأساسي للدولة الصهيونية. ويأتي هذا التحديد من أناس رسميين لا بد أن لهم خططا مبيّتة لتنفيذ هذه المشاريع عندما سيخلقون الظروف المسوّغة لذلك..."

إذا كانت إسرائيل التي اهتزت صورة سياسييها بفسادهم وفضائحهم الأخلاقية، وصورة جيشها الذي لا يقهر خلال عشر سنوات ثلاث مرات متتالية، رغم تفوقها الكبير على مقاتلين لا يملكون من الوسائل

الدفاعية ما يقارن بما لديها فيما عدا إيمانهم بحقهم بالحياة وبأرضهم وعدالة قضيتهم، فهل ستستطيع الاستمرار بفرض شروطها كما بالسابق أم أن وضعها المأزوم سيجعلها تمعن في الهرب للأمام على مبدأ "علي وعلى أعدائي يا رب"؟

لقد خرجت تسريبات عن صدور تقرير سري لجهاز "السي آي أي" مؤخراً يتناول، أخذاً بالحسبان لمعطيات موضوعية سياسية واقتصادية واجتماعية، مستقبل دولة "إسرائيل". من ضمن المعطيات النفسية التي اعتمدت في البحث الشعور بالقلق الشديد عند الكثير من "الإسرائيليين" الذين يتوقون للعيش بأمان ويشعرون بالمرارة مما آلت إليه الصهيونية. خاصة وأن معظم هؤلاء يحملون جواز سفر أمريكي وتدغدغهم فكرة العودة للولايات المتحدة، حيث ثلاثمائة ألف من الخمسمائة ألف قدموا من كاليفورنيا. يسجل التقرير ارتفاع معدل الطلبات على جوازات سفر من السلطات الأوروبية والأمريكية. كما ويشير لنفس المشاعر والأحلام عند مليون ونصف المليون من اليهود الذين أتوا من روسيا. وهو يتوقع هجرة مليوني يهودي من "إسرائيل" مستقبلاً خلال عقد ونصف من الزمن. إنه رقم كبير بالنظر لإحصاء ٢٠٠٧ الذي يظهر أنه من أصل سبعة ملايين ونيف من السكان في الدولة العبرية يوجد خمسة ملايين وأربعمائة ألف يهودي. مع العلم أن انخفاض نسبة الولادات بات يعادل حسب التقرير ٢,٨ طفل للمرأة اليهودية في "إسرائيل" مقابل ٣,٧ للفلسطينية.

وعليه، لا ترى الوثيقة هذه من حل سوى حل الدولة الواحدة بدل الدولتين وعودة اللاجئين الذين هجروا من أراضيهم في ١٩٤٨ و١٩٦٧ كشرط لسلام دائم في هذه المنطقة. وإلا فسياسة الفصل العنصري المشابهة لما ساد بالسابق في جنوب أفريقيا هي المعتمدة. كونها في أساس الصهيونية التي تقوم على التمييز ضد الآخر المغاير على أسس اتنية ودينية وعلى نفي حقه بأن ينعم بالعدالة. الأمر الذي يملي سياسة العنف والإلغاء ضد الشعب الفلسطيني منذ ما يزيد عن ستين عاما ويقف حائلاً دون التوصل للسلام المنشود.